دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	مفهوم الأمن القومي العربي والتعريف بمتغيراته
المصدر:	شؤون عربية
الناشر:	جامعة الدول العربية - الأمانة العامة
المؤلف الرئيسي:	ربيع، حامد الله
المجلد/العدد:	ع 2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1981
الشهر:	إبريل - جمادى الثانية
الصفحات:	306 - 310
رقم MD:	49746
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الصراع العربي الإسرائيلي ، الأمن القومي ، العالم العربي ، الموقع الجغرافي ، البترول ، السادات ، محمد أنور ، رئيس مصر ، الأحوال السياسية ، الأحوال الاقتصادية ، الخليج العربي ، الصحراء الغربية ، قناة السويس
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/49746

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

● مشـروع

مفهوم الأمن القومي العربي والتعـريف بمتغيراته

د . حامد ربيع

رئيس قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة .

أثبتت الأحداث التي تعيشها المنطقة العربية كيف أن مفهوم الأمن القومي العربي ورغم تكرار الحديث عنه أنه ليس واضحاً بأي بعد من أبعاده ـ والواقع أن هذا الموضوع أثير من جانب القيادات العربية منذ ما لا يقل عن عشرة أعوام . وقد تردد بوضوح في مؤتمر الخرطوم بأغسطس/ آب ١٩٦٧ . رغم ذلك فحتى هذه اللحظة فإن كل ما قدم من كتابات بهذا الخصوص لا يعدو أن يكون مجموعة من الانطباعات السطحية التي لم يقدر لها أي نوع من أنواع التأصيل الفكري ـ ورغم بعض المحاولات التي بذلناها بهذا الخصوص فإن المحلل المحايد لا بد وأن يعترف بأن أي دراسة متكاملة لم يقدر لها بعد أن تبرز الى حيز الوجود (انظر مقالاتنا في الموقف العربي بعنوان : العرب في قلب العاصفة ابتداء من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٧ حتى سبتمبر / ايلول ١٩٧٨ كذلك انظر لنا المتغيرات الدولية وتطور مشكلة الشرق الأوسط،دمشق ، منشورات الطلائع ، ص ٢٦٩ وما بعدها ـ ولنا أيضاً مصر تدخل عصر النفايات الذرية ، حول تحليل عملية صنع القرار العلمي القومي ، القاهـرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٩ ص ٨٩ وما بعدها) وتبدو هذه الحقيقة واضحة عندما نقارن بين مفهوم الأمن القومي في التقاليد الاسرائيلية وكيف أضحت مقاطعة واضحة صريحة وذلك المفهوم في التقاليد العربية الذي لا يزال يتميز بالميوعة والاضطراب وبصفة خاصة عدم القبول الحقيقي من جانب القيادات العربية .

أسباب ذلك نستطيع أن نحيلها الى المتغيرات التالية :

أولاً : مفهوم الأمن القومي يرتبط وجوداً وعدماً بدولة قائمة ومتكاملة والدولة العربية بهذا المعنى لا وجود لها ولو من حيث الواقع .

ثانياً : اتساع المنطقة العربية وامتدادها من أقصى الخليج الى أقصى المحيط أدى الى خلق تناقضات اقليمية بمعنى أن أطراف المنطقة أو بعض أجزائها البعيدة عن الأخرى نسبياً قد تعبر عن ظروف أو اهتمامات تختلف من حيث الأهمية عن الأجزاء الأخرى. فمنطقة الخليج العربي لا بد وأن تأخذ بعداً يختلف من حيث عناصره عن منطقة الصحراء الغربية . ويكفي أن نتذكر كيف أن غلق قناة السويس عام ١٩٦٧ لم يثر أي اهتمام من جانب السياسة الخارجية اليابانية بينما بالنسبة لدول اوربا الغربية كان ضربة قاصمة لاقتصادها القومي . الامتداد الاقليمي بقدر ما يقوى بقدر ما يضعف لأنه سلاح ذو حدين . والواقع أنه لا توجد منطقة في العالم تملك من السواحل بنسبة عدد السكان بقدر ما تمثله المنطقة العربية .

ثالثاً : ويزيد من تعقيد مشاكل الأمن القومي العربي توزيع الثروة النفطية فالمناطق الغنية بالسكان لا تملك تلك الثروة والمناطق التي تملكها في حاجة الى سوق محلي لامكانية استغلال الثروة النفطية . وبغض النظر عن الأبعاد الاقتصادية لهذه الحقيقة فإن ذلك خلق نوعاً من التناقضات المصلحية التي لا بد وان تقف عقبة ضد مفهوم الأمن القومي العربي .

رابعاً : ثم يأتي متغير آخر وهو اختلاف المدركات السياسية ليس فقط بمعنى عدم وجود فقه سياسي عربي متميز بل لأن القيادات العربية باختلافاتها من حيث فلسفتها السياسية لا بد وأن تشكل مفهومها للأمن

القومي بتلك التصورات الذاتية .

كان من الطبيعي ان تؤدي مجموعة هذه العناصر الى عدم وجود تصور واضح متكامل لمفهوم الأمن القومي الذي تفرض الظروف الحالية بناءه من منطلق تنظيري يجمع بين الادراك البعيد المدى بضرورة تخطي الخلافات الجزئية والصراعات المحلية .

مبادرة الرئيس أنور السادات وما ارتبط بها من احداث أبرزت بوضوح حقيقة المخاطر التي لا بد وأن تترتب على غموض وعدم وضوح عناصر مفهوم الأمن القومي العربي . فمما لا شك فيه أن خروج مصر عن الصف العربي بذلك التحدي الواضح يفرض على المحلل السياسي المحايد أن يسلم بمجموعة من الحقائق :

(أ) عدم وجود مفهوم محدد المقاطع للأمن القومي العربي سهل على القيادات المصرية ان تجد طريقاً مأمون العواقب يمكنها من أن تسلك سياسة هي في الأمد البعيد لا بد وان تصيب الجسد العربي بكثير من المآسي . لو وجد هذا المفهوم بعناصره التي لا تقبل المناقشة لما جرأت الدبلوماسية المصرية على أن تسير في خط واضح من حيث نتائجه ولما حدث ذلك الخلاف بين الجانب المصري وباقي الدول العربية حيث أبرز المواقف المختلفة على أنها مجرد تعبير عن خلاف في وجهات النظر بخصوص أساليب ادارة الصراع في منطقة الشرق الأوسط بينما هو في حقيقته اغتيال لمفهوم الأمن القومي وللمصالح العربية في شطر خطير يتجاوز العلاقات المصرية الاسرائيلية .

(ب) كذلك فإن السياسة المصرية تعني ان المنطقة تعرف أيضاً الى جانب الأمن القومي العربي ذلك الذي نستطيع أن نسميه بالأمن القومي الشعوبي وهو حقيقة تتناقض كلياً مع أي معنى من معاني الوحدة القومية أو القومية العربية . في نموذجنا على وجه التحديد يبرز الحديث عن أمن قومي مصري . ومجرد اثارة مثل ذلك المفهوم لا يعني سوى تقليص مفهوم الأمن القومي العربي . إن مفهوم الأمن القومي العربي لا يتجزأ والفقه يسلم بأنه تعبير عن الكل حيث تختفي مصالح الجزء . ونخطىء لو تصورنا أن اثارة هذه المفاهيم لم يحدث إلا فقط في مصر وعقب عام ١٩٧٧ ـ الحديث عن أمن قومي للخليج العربي لغة قديمة ومتداولة كذلك برزت متلصصة في بعض الأحيان مفاهيم مختلفة تعبر بشكل أو بآخر عما يمكن ان نصفه بأنه امن قومي لدول المغرب الكبير . الذي يعنينا هو أن هذا ليس إلا تأكيداً لحقيقتين : غلبة مفهوم الأمن القومي المحلي وضعف مفهوم الأمن القومي العربي . الخطورة بهذا الخصوص لا تكمن فقط في امكانية أي دولة عربية في أن تنسلخ عن الدول الأخرى وأن تستقل بسياسة متميزة كما حدث في مصر ولكن فيما قد يقدم له ذلك من حقائق بعيدة المدى من حيث النتائج :

١ ـ امكانية التناقض بين المصالح العربية الى حد استبعاد مفهوم الأمن القومي العربي كلية حقيقة واضحة والسياسة المصرية الحالية خير نموذج يعبر عن ذلك . التعامل بين مصر واسرائيل لا بد وأن يؤدي في الأمد البعيد الى تفجير الوحدة العربية والى تجزئة الجسد العربي والى احلال مفهوم التعامل الاقليمي بين دول الشرق الأوسط بما في ذلك اسرائيل وقبرص موضع مفهوم جامعة الدول العربية .

٢ ـ امكانية تدخل دول غريبة عن المنطقة ولكنها أكثر ترابطاً بمفهوم الأمن الشعوبي أو المحلي بما يعنيه ذلك من تجزئة وتفتيت للأمن القومي العربي ليست قاصرة على التطور الذي نشاهده في العلاقات المصرية الاسرائيلية . منطقة شمال افريقيا وارتباطها الثابت بدول البحر المتوسط الغربي نموذج آخر فضلاً عن السودان والصومال وامكانية اندماجهما في منطقة شرق افريقيا . ان تفتيت مفهوم الأمن القومي العربي لم يتم إلا من خلال تضخيم مفاهيم الأمن القومي المحلي والشعوبي.

والواقع أن التعامل مع اسرائيل ليس مجرد وضع حد لحالة الحرب ولكنه تغيير كلي وشامل لمنطق التعامل في المنطقة بحيث أن ذلك المنطق لم يعد قومياً عربياً وانما أضحى اقليمياً مصلحياً . من يدري ما الذي يمنع اسرائيل في الغد من أن تقيم بنيان نظام اقليمي في منطقة الشرق الأوسط يضم مصر واسرائيل ودولاً عربية أخرى وقبرص وتركيا حتى لو ظلت الأغلبية العربية على موقفها من الرفض الكلي والشامل ؟ أليس هذا هو الخطوة القادمة لاكمال السياسة المصرية / الاسرائيلية الحالية ؟ وعندئذ من يستطيع الحديث عن امن قومي عربي ؟

علينا أن نعترف بأن أحد أسباب الاضطراب الذي تعيشه المنطقة على مستوى القيادات والجماهير هو عدم وضوح عناصر ومتغيرات مفهوم الأمن القومي العربي بتلك الدقة التي هي وحدها قادرة على أن تقيد شطحات الحكام في بعض الأحيان ولو من خلال اثارة المسئولية الأدبية والسياسية وذلك دون الحديث عن امكانية طرح موضوع أيضاً المسئولية الجنائية بذلك الخصوص . المسئولية الحقيقية تنبع من عدم قدرة الفقه السياسي على بناء ذلك التنظير وترسيب متغيراته في الوعي الجماعي العربي .

ومما لا شك فيه أن مفهوم الأمن القومي من أدق أبواب وفصول النظرية السياسية . هذه الدقة وهذه الصعوبة التي تفسر وضوحه في بعض التقاليد في مواجهة اضطرابه أو اتساع دلالته في تقاليد أخرى تبرر كيف أن تنظير ذلك المفهوم وبناء اطار يصلح للواقع العربي يفترض مجموعة من الدراسات المتتابعة لا تقتصر على الواقع الاستراتيجي المرتبط بالمنطقة العربية بل تتعدى ذلك الى الدراسة العلمية العميقة لتقاليد مفهوم الأمن القومي في اطار التعامل الدولي وبصفة خاصة من حيث علاقته بصياغة السياسة الخارجية الاقليمية للدول غير الكبرى . مما لا شك فيه أنه سابق لأوانه أن نقدم باطار واضح لنتائج البحث ولكننا نستطيع ابتداء من هذه المقدمة التي هدفنا الأساسي منها ابراز المعاناة الفكرية التي يتعين علينا أن نواجهها أن تدفع بالملاحظات التالية :

أ ـ مفهوم الأمن القومي في الواقع العربي له خصائصه ومميزاته التي تجعل من كل ما قدم من دراسات حول هذا الموضوع مجرد اطار فكري أو سوابق تسمح بالاستدلال ولكنها لا تقدم اجابة على المشاكل أو بعبارة اخرى أن الواقع العربي له متغيراته التي تفرض تقبل مفهوم الأمن القومي التقليدي فقط كمقدمة وليس كبديل :

اولاً : مفهوم الأمن القومي في العالم الغربي ظهر مرتبطاً بالدولة القومية . ولذلك فإن الحديث التقليدي هو عن أمن قومي فرنسي أو أمن قومي الماني أو أمن قومي روسي . المجتمع العربي هو أمة وليس مجتمع قومي . هو مجموعة شعوب تسعى الى خلق الدولة القومية الاقليمية وليس فقط الدولة القومية . ولذلك مفهوم الأمن القومي العربي يفرض اتساعاً في المفهوم وتركيباً في عناصره بحيث يذكرنا في الوقت الحاضر بالأمن القومي الامريكي أكثر من أي نموذج آخر .

ثانياً : الأمن القومي العربي بحكم اتساع الجسد وضعفه في آن واحد جيوبوليتيكيا وعسكرياً لا بد أن يتلون سواء بالمفهوم الاقتصادي أو المفهوم السياسي والاجتماعي كذلك لا بد وأن يفرض دراسة مسبقة للنواحي الاستراتيجية .

ثالثاً : تعدد الارادات الحاكمة في الوقت الحاضر يفرض أن يجعل أحد منطلقات الأمن القومي العربي بناء تصور لسياسة خارجية عربية متناسقة إن لم تكن واحدة .

ب ـ الأمن القومي العربي يملك مستويين : مستوى جزئي خاص بامتداداته الاقليمية ومستوى كلي خاص بتكامله القومي . المستوى الأول يتمركز حول النقط الساخنة التي تنبع من طبيعة امتداداته في الأطراف . والواقع أن السياسة البريطانية درجت على أن تلجأ الى سياسة شد الأطراف لمنع الجسد من التكامل . والأطراف الاقليمية أربعة بغض النظر عن أهمية كل منها: منطقة الخليج العربي في أقصى الشرق ، ومنطقة الاسكندرونة في أقصى الشمال ، ثم منطقة جنوب السودان في أقصى الجنوب ، الى جانب الصحراء الغربية في أقصى الغرب . احد صعوبات تأصيل مفهوم الأمن القومي العربي في ظل عدم وجود دولة واحدة هو أن كلا من هذه المناطق لا بد إزاء الخطر المحلي وفي تكتلها الطبيعي لمواجهة هذا الخطر أن تنسى ارتباطاتها القومية . ومن ثم اعادة التوازن لن يتم الا من خلال عملية مزدوجة : تنسيق لقيادة عسكرية من جانب ثم دعم لمفهوم الامن القومي على المستوى الكلي الذي يجعل الجسد قادراً على أن يوجه جميع قواه نحو مواضع الخطر ولو المؤقت .

الدراسة الحقيقية لمفهوم الأمن القومي العربي لا بد أن تتضمن ثلاثة مستويات : الوضع الاستراتيجي والجيوبوليتكي للأطراف العربية ؛ الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية ومخاطر توحيد المنطقة العربية على القوى الكبرى من حيث تعاملاتها الاستراتيجية الكونية ؛ تحويل الحقائق الموضوعية المادية على ضوء الخبرة القائمة الى مفاهيم واضحة وعناصر منطقية محددة في شكل مبادىء مطلقة لمفهوم الأمن القومي . ويرتبط ذلك بتقديم تصور واضح لتكامل ذلك المفهوم ولأساليب تحويل المفهوم من حقيقة فكرية مجردة الى قناعة على مستوى القيادة أولاً والجماهير ثانياً ثم البحث عن مختلف الأدوات النظامية في ظل اختفاء الارادة العربية الواحدة لحماية أو للتقليل من مخاطر الخروج على تلك المبادىء .

أهداف البحث :

علينا أن نميز في هذه الدراسة بين أهداف ثلاثة لا بد وأن نسعى الى تحقيقها بشكل أو بآخر :

أولاً : بناء اطار واضح لمفهوم الأمن القومي يسمح بتحديد لاطار الحركة السياسية من جانب أي من القيادات العربية وبحيث يمكن القول بأنه حول مبادىء معينة فإن أي دولة عربية لا تملك أن تتخطاها بأي شكل

من الأشكال بما يعني اثارة مسؤولية القيادة في تلك اللحظة .

ثانياً : كذلك فإن أحد اهداف دراسة الأمن القومي العربي تفترض البحث عن الأساليب القانونية القادرة ازاء غياب ارادة عربية واحدة ومتماسكة على شل السياسة الاسرائيلية التي تسعى الى تفجير مفهوم الأمن القومي العربي . ومن بين الأساليب التي نستطيع ان نطرحها مؤقتاً : الالتجاء الى القضاء الدولي ؛ اثارة موضوع عدم تحديد حدود دولية مع اسرائيل ؛ اعتبار العمل الاستيطاني نوعاً من أنواع الحرب المعلنة بما يترتب على ذلك من نتائج ؛ امكانية التكامل من خلال وسيط بخصوص شراء الأرض العربية المحتلة بالأموال العربية .

ثالثاً : والواقع أن مفهوم الأمن القومي العربي يثير موضوع السياسة الاستيطانية الاسرائيلية ولعل متابعة تلك السياسة تبرز بوضوح كيف أن القيادات الاسرائيلية انتفعت بتطور الفقه الصهيوني الذي كان أكثر قدرة على الانطلاق في تأصيل مفاهيم الحركة من الفقه العربي الذي لا يزال يعيش مشلولاً غير قادر على أن يقدم أي حلول ازاء الواقع الذي تعيشه المنطقة العربية . فلنتذكر كيف وُصِفت الأراضي العربية بأنها أراض محتلة ثم اذا بها توصف بأنها أراض مدارة لتوصف اليوم بأنها أراض محررة ولم تكن تلك المصطلحات إلا تعبير عن فقه متكامل استطاع أن يقود السياسة الاسرائيلية بحنكة ودراية. الأعوام القادمة تؤكد ان السياسة الاسرائيلية سوف تسير في طريقين ثابتين : من جانب التعامل مع الدول العربية على مستوى التفرقة بين غرب اسرائيل وشرق اسرائيل حيث أساس التعامل بالنسبة للأولى هو القتال وبالنسبة للثانية هو الانفتاح . ثم من جانب آخر سياسة الاستيطان كأسلوب من أساليب خلق الفرقة أيضاً في نطاق الفريق الذي قد يقبل التعامل السلمي وتثبيت دعائم الكيان الصهيوني واعداده لمرحلة انطلاق جديدة . أحد أهداف الدراسة أيضاً ابراز هذه النواحي ومخاطرها على مفهوم الأمن القومي العربي .

رابعاً : يندرج من بين أهداف هذه الدراسة كهدف جانبي أيضاً الدراسة العميقة للأبعاد الاستراتيجية لبعض الأطراف العربية ولعله لا يخفى أهمية تلك الدراسة وبصفة خاصة لعدم وجود ابحاث متكاملة تعبر عن وجهة النظر العربية بهذا الخصوص . نذكر على سبيل المثال أهمها :

أ ـ منطقة عمان وأهميتها الجيوبوليتيكية المتعلقة بمنطقة الخليج العربي بصفة عامة وبالتعامل البترولي بين تلك المنطقة والعالم الغربي بصفة خاصة .

ب ـ منطقة قرن افريقيا وبصفة عامة البحر الأحمر وأهميتها الاستراتيجية ازاء التطور الحالي للسياسة الامريكية في نقل مركز ثقلها من البحر المتوسط الى المحيط الهندي وما يعنيه ذلك من ضرورة خلق الترابط بين المحيط الهندي وحلف الاطلنطي عن طريق البحر الأحمر وقناة السويس .

جـ ـ أهمية ليبيا الاستراتيجية وبصفة خاصة بخصوص احتمالات غزو اوربا الغربية من الجانب السوفييتي ومحاولة الوصول الى وسط افريقيا حيث مناجم اليورانيوم الغنية وبحيث يمكن الالتفاف بكماشة ضخمة أحد أطرافها يمتد من ليبيا عبر وسط افريقيا الى المحيط الهندي .

د ـ المغرب بصدد امكانية أن يصير موقعاً متقدماً لأي هجوم مباشر جوي على العالم الجديد حيث يصير أقرب المناطق القادرة على أن تتحكم لا فقط في أمريكا الشمالية بل وكذلك الوسطى والجنوبية من قواعد عسكرية واحدة. تعيد للذهن تمركز القوة العسكرية الامريكية في جزر المحيط الهندي .

تقسيم البحث وخطة التنفيذ :

تنطلق دراسة مفهوم الأمن القومي العربي من أبعاد ثلاثة :

أولاً : بعد نظري يدور حول تطور مفهوم الأمن القومي بصفة عامة وعلاقته سواء بمفهوم السياسة الخارجية سواء بقواعد التعامل الاقليمي ، سواء بالتطور المعاصر لوظائف الدولة . الفقه السياسي حتى الآن لا يزال يعيش في تقاليد مفهوم الأمن القومي قبل الحرب العالمية الأولى . واذا كان الفقه السياسي في بعض الدول المتقدمة وبصفة خاصة في الدولتين الأعظم قد تخطى هذه المرحلة فإنه فيما عدا ذلك لا يزال أسير المنطق القديم والتقاليد السابقة على الحرب العالمية الأولى ويظهر هذا بصفة خاصة في النواحي التالية: عدم التمييز بين الأمن القومي والمصالح القومية ؛ اضطراب العلاقة بين الأبعاد العسكرية والأخرى الاقتصادية والسياسية لمفهوم الأمن القومي ؛ اختلاط مفاهيم الأمن القومي للدولتين الأعظم بمفهوم الأمن القومي للدول غير العظمى ؛ عدم وضوح مفهوم الأمن القومي الاقليمي الذي أضحى احد

المستويات الأساسية للسياسة الدولية المعاصرة باسم السياسة الاقليمية .

وليس أدل على هذه الحقيقة أن مفهوماً للأمن القومي الأوربي وقد ارتبط بدول أوربا الغربية السوق المشتركة لا يزال قيد البحث لم تقدر له حتى هذه اللحظة الصياغة العلمية الواضحة .

ثانياً : دراسة عسكرية وجيوبوليتكية للأوضاع المختلفة المرتبطة على الأقل ببعدين أساسيين في الواقع العربي : اهمية المنطقة العربية في التطور الاستراتيجي المعاصر وما يعنيه ذلك من تطورات محتملة لأهمية المنطقة ازاء الصورة المتوقعة للعلاقة بين القوى الكبرى خلال النصف الأول من القرن القادم ؛ ويرتبط بذلك أيضاً رغم ما سبق وذكرناه بأنه يجب ان نفرد له أهمية متميزة الدراسة الكلية والشاملة للأبعاد الاستراتيجية لتلك المواقع التي أسميناها بالأطراف في تعاملاتها مع الدول المحيطة بالمنطقة العربية : الخليج العربي، البحر الأحمر ، جنوب السودان ، الصحراء الغربية ثم ايضاً منطقة الاسكندرونة .

ثالثاً : دراسة تجريدية تتجه الى تحويل هذه المفاهيم الكلية من جانب والجزئية من جانب آخر الى اطار فكري متماسك من حيث : العناصر أولاً والمبادىء ثانياً وأدوات الحماية ثالثاً .

والاسلوب المثالي الذي نعتقد من ثم انه يمثل المنهاجية الأكثر تعبيراً عن أهداف الدراسة لا بد وأن يأخذ الصورة التالية :

١) في مرحلة أولى تتولى تنفيذ البحث مجموعتان : مجموعة يغلب عليها طابع التحليل السياسي في محاولة تأصيل النواحي النظرية والتاريخية لمفهوم الأمن القومي بصفة عامة . ثم مجموعة أخرى يغلب عليها الطابع العسكري تولي اهتماماتها للأبعاد الاستراتيجية المتعلقة بالأطراف العربية كل منها على حدة (منطقة الخليج ـ البحر الأحمر ـ جنوب السودان ـ ليبيا ـ الصحراء الغربية ـ الاسكندرونة) .

٢) ثم في مرحلة ثانية يتم دمج النتائج التي سبق الوصول اليها مع تأصيل يرتبط بنقل التعامل مع مشكلة الأمن القومي في المستوى الميكرو والتاريخي إلى المستوى المكرو والمستقبلي ومن ثم تتم عملية التنظير الكلية والشاملة لمفهوم الأمن القومي العربي . وبعبارة أخرى فإن هذا البحث سوف ينتهي بتقديم ثلاث مجموعات من الدراسات :

دراسات نظرية لمفهوم الأمن القومي ، ثم دراسات عسكرية وجيوبوليتيكية لتحليل الاوضاع الاستراتيجية للأطراف العربية ، وأخيراً دراسة كلية وشاملة لتأصيل مفهوم الأمن القومي العربي .

مستلزمات البحث والميزانية :

البحث بصورته السابقة في حاجة الى ما يلي :

أ ـ مدة زمنية نقدرها بفترة عامين .

ب ـ هيئة تتكون من : الأستاذ الدكتور حامد ربيع رئيساً ومسئولاً عن المجموعة البحثية : سكرتير للبحث (محمد صابر عنتر الباحث بهيئة الاستعلامات) . أربعة متخصصين في العلوم السياسية : متخصص في العلوم الاقتصادية ؛ ثلاثة باحثين في الشئون العسكرية ؛ كاتبة آلة كاتبة .

جـ ـ ميزانية البحث ونقدرها بالمفردات التالية :

١) مكافأة رئيس البحث بواقع سنة كل الوقت وبتقدير الف دولار شهرياً = ١٢,٠٠٠ .

٢) مكافأة سكرتير البحث بواقع سنة كل الوقت وبتقدير مائتي دولار شهرياً = ٢.٤٠٠ .

٣) عملية جمع المعلومات بواقع ثمانية باحثين بواقع ستة أشهر لكل منهم وبتقدير ثلاثمائة دولار للباحث شهرياً على أساس أنه يحمل درجة الدكتوراه = ١٤.٤٠٠ .

٤) نفقات آلة كاتبة (عمل طيلة العام بواقع مائة دولار) = ٢.٤٠٠ .

٥) نفقات سفر رحلتي جمع معلومات (رحلة الى المشرق العربي ورحلة الى المغرب العربي وبعض مراكز المعلومات في أوروبا والولايات المتحدة ـ مدة ٥٠ يوماً لكلا الرحلتين بواقع نفقات اقامة ٥٠ دولار يومياً الى جانب تذكرتي سفر) = ٤.٠٠٠ .

٦) مراجع ونفقات تصوير أو ما في حكمه = ١.٨٠٠

المجموع (سبعة وثلاثون الف دولار) ٣٧.٠٠٠ .

وذلك دون نفقات طبع الدراسات التي سوف تتكون منها نتائج هذا البحث .